● أخبار قصيرة



كوبا ترفع جاهزيتها تحسباً لأي عدوان عسكري أميركي

أعلن الرئيس الكوبي ميغيل دياز كانيل، الجمعة، رفع جاهزية بلاده تحسباً لاحتمال تعرضها لهجوم عسكري أميركي، عقب تصريحات لدونالد ترامب أثارت مخاوف من تدخل عسكري ضد هافانا. وأكد دياز كانيل أن كوبا عازمة على صد أي عدوان أجنبي، مشدداً على أنها دولة مسالمة ولا تشكل تهديداً للأمن القومي الأميركي.
وجاءت تصريحاته خلال فعالية بمناسبة يوم الدفاع الوطني جنوب العاصمة هافانا، بحضور قيادات عسكرية ومسؤولين حكوميين. وكان ترامب قد أعرب عن رغبته في «إنهاء ملف كوبا» قبل مغادرته منصبه، واصفاً إياها بالدولة الفاشلة.
وفي المقابل، تكثف هافانا مناوراتها العسكرية وتدريبات المدنيين، استعداداً لأي تصعيد محتمل، وسط تصاعد التوتر بين البلدين.



روسيا تعلن استهداف منشآت الطاقة والإمداد العسكري في أوكرانيا

أعلنت وزارة الدفاع الروسية، يوم السبت، تنفيذ ضربات بطائرات مسيّرة استهدفت منشآت للطاقة والنقل والموانئ في أوكرانيا، ضمن عمليات تهدف إلى تقليص القدرات العسكرية واللوجستية للقوات الأوكرانية.
وأوضحت الوزارة أن الضربات طالت محطة كهرباء في بلدة بريلوكي بمقاطعة تشرنيغيف، وسفينة شحن كانت تنقل إمدادات عسكرية إلى ميناء أوديسا، إضافة إلى قاطرتين للسكك الحديدية في محطة ماتفييفكا بمقاطعة زاباروجيا.
وأكدت موسكو أن المنشآت المستهدفة تُستخدم لدعم القوات المسلحة الأوكرانية، ونقل المعدات والإمدادات العسكرية، مشيرةً إلى أن عملياتها تركز على البنية التحتية اللوجستية والصناعات العسكرية الأوكرانية.

ضغوط الميزانية تهدد خطط اليابان لتعزيز قدراتها العسكرية

تواجه خطط اليابان لتعزيز قدراتها العسكرية عقبات مالية متزايدة، بعدما حذّر مسؤولون يابانيون شركات الدفاع من تخفيضات كبيرة في الطلبيات العسكرية المتوقعة، وسط صعوبات اقتصادية وضغوط على الميزانية.
ووفق مصادر مطلعة، اقترحت وزارة المالية تخصيص ما بين ٥٠ و٦٠ تريليون ين للإنفاق الدفاعي في السنوات الخمس المقبلة، بدءاً من أبريل/ نيسان ٢٠٢٧، وهو مبلغ يقل كثيراً عن ٨٠ تريليون ين كانت تطمح إليه دوائر عسكرية وسياسية.
وقد تؤدي التخفيضات إلى تقليص مشتريات الصواريخ والطائرات، بمافيها مقاتلات «إف-٣٥» الأميركية، بنسب تصل إلى النصف.
وتكشف هذه التطورات الفجوة بين الطموحات العسكرية اليابانية والقدرة المالية على تنفيذها، رغم الضغوط الأميركية لزيادة الإنفاق الدفاعي ومواكبة تنامي القوة العسكرية الصينية.

غضب متصاعد وأزمات معيشية خانقة تضع الحكومات في مواجهة مفتوحة مع الشارع

أوروبا.. بين الغليان الشعبي والاضطراب السياسي



الوفاق/ تدخل أوروبا مرحلة شديدة الحساسية، مع تصاعد الاحتجاجات والإضرابات واتساع فجوة الثقة بين المجتمعات والحكومات، في ظل أزمات المعيشة والسكن والطاقة وتراجع القدرة الشرائية. إذ تجاوزت التحركات المطالب المعيشية لتكشف أزمة أعمق في العلاقة بين المواطنين ومؤسسات الحكم، وسط خلاف متزايد حول أولويات الإنفاق العام، بين الالتزامات الدفاعية والاحتياجات الاجتماعية والمعيشية.
وبينما تسعى الحكومات إلى احتواء الاحتقان، تتزايد المخاوف من انعكاسه على نتائج الانتخابات وموازين القوى السياسية: استعادة ثقة الشارع أم الانزلاق إلى أزمة سياسية واجتماعية مفتوحة؟

من الغلاء إلى التمرد الاجتماعي.. أزمة تتجاوز حدود الاقتصاد

تتغذى الاحتجاجات الأوروبية على تراكم أزمات معيشية، أبرزها ارتفاع تكاليف السكن والطاقة وتراجع القدرة الشرائية. وتبرز فرنسا نموذجاً لاتساع الغضب الاجتماعي، إذ شهدت باريس ومدن أخرى تحركات نقابية وطلابية وحقوقية كان أخرها أمس السبت ١٤ نوفمبر/ تشرين الثاني، وشملت هذه الاحتجاجات مسيرة للمطالبة باتفاق أمريكي-صيني لتنظيم تطوير الذكاء الاصطناعي، والاعتراض على توسيع صلاحيات الشرطة، ومناهضة العنف ضد الأطفال والمراهقين، بمشاركة مجموعات من السترات الصفراء واتحادات طلابية. وتستعد النقابات لإضراب جديد في ١٧ نوفمبر/ تشرين الثاني، بعدما قدرت مشاركتها في احتجاجات ٥ نوفمبر/ تشرين الثاني بنحو ١,٦ مليون شخص، مقابل ٥٧٥ ألفاً وفق وزارة الداخلية.
وفي إسبانيا، شهدت البلاد إضراباً عاماً لمدة ٢٤ ساعة في ١١ نوفمبر/ تشرين الثاني، احتجاجاً على ارتفاع الإيجارات وأزمة السكن والمطالبة بتحسين الأجور. وأعلنت النقابات مشاركة أكثر من ثلاثة ملايين شخص، وسط اضطرابات في النقل والموانئ والمصانع. وتتزامن الأزمة مع الانتخابات المبكرة المقررة في ٢٩ نوفمبر/ تشرين الثاني، بعدما أقر البرلمان تدابير لحماية المستأجرين وتمديد بعض إجراءات الحماية من الإخلاء حتى ٢٠٣٠.
وفي ألمانيا، وافقت نقابة «آي جي ميتال» على إضرابات تحذيرية لمدة ٢٤ ساعة في قطاعي المعادن والصناعات الكهربائية، بعد تحركات شارك فيها نحو ٤٦٤ ألف عامل، للمطالبة بزيادة الأجور ٥٪ وضمان الوظائف.
أما في إيطاليا، فتستعد نقابة CGIL لإضراب عام في ٢٠ نوفمبر/ تشرين الثاني، احتجاجاً على السياسات المالية والضريبية، والمطالبة بتحسين الأجور والمعاشات وزيادة الإنفاق على الصحة والتعليم بدلاً من النفقات العسكرية.
وامتدت الاحتجاجات إلى قضايا البيئة، مع تنظيم نحو ٩٠ فعالية في ١٥ دولة أوروبية يومي ٧ و٨ نوفمبر/ تشرين الثاني، رفضاً للتوسع في مراكز البيانات بسبب استهلاكها للمياه والطاقة وتداعياتها البيئية.

الاحتواء الحكومي.. هدنة هشة أم مخرج من الأزمة؟

في ظل اتساع الاحتجاجات وتعدد مطالبها، يبرز احتواء الغضب الاجتماعي بوصفه أحد المسارات المحتملة للأزمة الأوروبية، عبر تنازلات وإصلاحات اقتصادية واجتماعية تستهدف تخفيف الضغوط المعيشية وامتصاص غضب النقابات والشارع. غير أن قدرة الحكومات على اعتماد هذا المسار تختلف تبعاً لاستقرارها السياسي وإمكاناتها المالية ومستوى الثقة الشعبية بها.
في فرنسا، تبدو مهمة الاحتواء أكثر صعوبة، في ظل ضعف الموقع السياسي للرئيس ماكرون وغياب أغلبية برلمانية مستقرة ومحدودية الهامش المالي، فضلاً عن أن المطالب تجاوزت الجانب الاقتصادي إلى قضايا الديمقراطية والشفافية والمشاركة السياسية.
أما إسبانيا، فأصبحت أزمة السكن اختباراً مباشراً لقدرة الحكومة على الاستمرار في إدارة البلاد. فالإضراب العام الذي نُفذ في ١١ نوفمبر/ تشرين الثاني، والإجراءات السكنية التي أقرها البرلمان في اليوم التالي بفارقٍ ضئيل، يكشفان محاولات الاستجابة للضغط الشعبي، لكنها لا تزال تواجه صعوبة في تأمين توافق سياسي يضمن استمرار تلك التدابير. وفي إيطاليا، تمتلك حكومة جورجيا ميلوني هامشاً سياسياً أوسع بفضل أغلبيتها البرلمانية، ما يمنحها قدرة أكبر على إدارة الاحتجاجات، غير أن الدعوة إلى الإضراب العام في ٢٠ نوفمبر/ تشرين الثاني تشير إلى أن الاستقرار البرلماني لا يعني بالضرورة استقراراً اجتماعياً، خصوصاً في ظل المطالب المتعلقة بالأجور والصحة والتعليم والمعاشات. وفي ألمانيا، قد يفتح تصعيد النزاع العمالي الباب أمام تسوية تفاوضية بين النقابات وأصحاب العمل، إلا أن موافقة نقابة IG Metall على إضرابات تحذيرية لمدة ٢٤ ساعة تعكس تصاعد الضغط، في ظل مطالب لا تقتصر على زيادة الأجور، بل تشمل ضمان الوظائف والحفاظ على حقوق العاملين والمشاركة في القرارات داخل المؤسسات.
ومع ذلك، تبقى قدرة الحكومات على احتواء الاحتجاجات مرهونة بمدى استعدادها لمعالجة أسبابها الأساسية؛ فالتهدئة المؤقتة قد تؤجل عودة الغضب، لكنها لا تنهي أزمة ترتبط ببنية سوق العمل وسياسات الإسكان وتوزيع الثروة.

أوروبا وصراع العدالة الاجتماعية والانتخابات

لم تعد الاحتجاجات العمالية وأزمة السكن في أوروبا مجرد مطالب اجتماعية، بل تحولت إلى وقود لصراع انتخابي يعيد رسم موازين القوى السياسية. ففي إسبانيا، تتصدر أزمة السكن والإيجارات والأجور المواجهة بين اليسار الداعي إلى تعزيز الحماية الاجتماعية والمعارضة المحافظة التي تراهن على تحرير السوق وزيادة المعروض السكني. وفي فرنسا، يتصاعد التنافس بين اليمين المتطرف واليسار الراديكالي على خلفية أزمات الثقة والهجرة والأمن والعدالة الاجتماعية.
أما في إيطاليا، فيمنح انقسام المعارضة حكومة ميلوني هامشاً سياسياً أوسع، بينما تكشف التوترات العمالية في ألمانيا عمق المخاوف بشأن الصناعة والوظائف والقدرة الشرائية. وهكذا، تتجاوز الانتخابات حدود التنافس الحزبي لتصبح معركة على النموذج الاقتصادي والاجتماعي الأوروبي، وسط سؤال جوهري: هل تنجح القوى السياسية في احتواء الغضب الشعبي أم يتحول إلى قوة تعيد تشكيل الخريطة السياسية للقارة؟

تكشف الاحتجاجات أن أوروبا تواجه أزمة تتجاوز تغيير الحكومات، وتمس الثقة بالنموذج الاقتصادي والاجتماعي برمته

احتجاجات بلا نهاية.. هل تدخل أوروبا مرحلة الغضب المزمن؟

يتمثل استمرار الاحتجاجات بوصفها انعكاساً لاختلالات بنيوية تتجاوز الحكومات الحالية. فالأزمات المرتبطة بالسكن والأجور وتوزيع الثروة لا يمكن معالجتها بتنازلات مؤقتة، كما أن تراجع ثقة المواطنين بالأحزاب التقليدية يجعل عودة الاحتجاجات احتمالاً قائماً حتى بعد فترات الهدوء.
وتدعم المؤشرات الميدانية هذا الاحتمال؛ إذ أظهر تحليل لبيانات مشروع ACLED نشرته الجزيرة في ٨ نوفمبر/ تشرين الثاني تسجيل أكثر من ١٧٠٠ مظاهرة واضطراب شارك فيها ما لا يقل عن ١٠٠ شخص في ٣١ دولة أوروبية، خلال الفترة الممتدة من ١٥ سبتمبر/ أيلول إلى ٣٠ أكتوبر/ تشرين الأول.
وتصدرت فرنسا القائمة بأكثر من ١٢٠٠ تحرك، تلتها إسبانيا بـ١٧٣، وإيطاليا بـ١٦٠، وألمانيا بـ٧٠، والبرتغال بـ٣٣.
وتشير هذه الأرقام إلى اتساع رقعة التوتر الاجتماعي، لكنها لا تعني بالضرورة وجود حركة احتجاجية أوروبية موحدة، إذ تختلف دوافع التحركات ومطالبها من دولةٍ إلى أخرى.
كما أن دخول ملفات جديدة، مثل مراكز البيانات والذكاء الاصطناعي، إلى دائرة الاحتجاج يعكس اتساع نطاق التوتر، إذ لم يعد المواطنون يعترضون فقط على ارتفاع تكاليف المعيشة، بل باتوا يتساءلون عن طبيعة التنمية الاقتصادية، والجهات التي تتحمل أعباءها البيئية والمالية والاجتماعية، ومدى استفادة المجتمعات من عوائدها.
ختاماً، تكشف الاحتجاجات أن أوروبا تواجه أزمة تتجاوز تغيير الحكومات، وتمس الثقة بالنموذج الاقتصادي والاجتماعي برمته. وبين شارع غاضب ونقابات تصعّد تحركاتها ومعارضة يمينية تترقب التحولات السياسية، تقف الحكومات أمام اختبار حاسم: إما تبني إصلاحات تعيد الثقة وتخفف الاحتقان، أو استمرار الاضطراب بما قد يعيد رسم الخريطة السياسية للقارة.

شلل جوي يضرب أميركا.. عطل تقني يفضح هشاشة منظومة الطيران الأميركية



كشف عطل واسع في أنظمة الاتصالات ومراقبة الحركة الجوية في الولايات المتحدة عن حجم الارتباك الذي يمكن أن يصيب أحد أكثر قطاعات النقل حساسية في العالم، بعدما تحولت المطارات الأميركية إلى ساحات انتظار، وتوقفت حركة الإقلاع في مختلف أنحاء البلاد، في مشهد يعكس هشاشة البنية التحتية التقنية الأميركية أمام الأعطال المفاجئة.
ووفق بيانات موقع «AIRNAV RADAR»، أسفر الخلل عن تأخير ١٦,٤٣٨ رحلة جوية وإلغاء ٣,٦٣٥ رحلة أخرى، إضافة إلى تحويل ٥٤٥ رحلة إلى مطارات بديلة، وسط حالة من الفوضى والازدحام في المطارات الأميركية.
وأعلنت إدارة الطيران الفيدرالية الأميركية تعليق الرحلات المغادرة لأسباب تتعلق بالسلامة، بعد تعرض ترددات اتصالات مراقبة الحركة الجوية لأعطال واسعة، بدأت في مطار شيكاغو أوهير قبل أن تمتد إلى مختلف أنحاء البلاد. كما اضطر آلاف المسافرين إلى مواجهة تأخيرات وإلغاءات غير مسبوقة.
وفي محاولة لتحديد أسباب الانهيار التقني، أشارت تقارير إعلامية أميركية إلى احتمال ارتباط العطل بشبكة اتصالات شركة «L3Harris Technologies»، أو بتحديث برمجي أدى إلى إعادة تشغيل أنظمة الاتصالات وتعطّلها. وأعلن مكتب التحقيقات الفيدرالي فتح تحقيق، فيما استبعدت التقديرات الأولية وجود هجوم إلكتروني أو نشاط إجرامي، رغم عدم حسم جميع الاحتمالات.
ولم تقتصر التداعيات على الولايات المتحدة، بل امتدت إلى الرحلات الدولية، مع تعليق بعض شركات الطيران رحلاتها من أميركا وإليها، وتسجيل تأخيرات في مطارات كندا وأوروبا والمكسيك. كما انتقلت الفوضى إلى قطاع النقل بالسكك الحديدية، مع ارتفاع الطلب على خدمات «أمترك» وتعرض موقعها وتطبيقها لأعطال. وتطرح هذه الحادثة تساؤلات جدية بشأن جاهزية الولايات المتحدة لإدارة الأزمات التقنية، ومدى قدرة بنيتها التحتية على الصمود، بعدما أظهر خلل في الاتصالات كيف يمكن لعطل واحد أن يشل حركة بلد بأكمله، ويكشف التناقض بين الصورة الأميركية عن التفوق التكنولوجي والواقع العملي لإدارة الأزمات.

تصاعد اعتداءات الاحتلال والمستوطنين يفاقم معاناة الفلسطينيين في الضفة الغربية

تواصل قوات العدو الصهيوني والمستوطنون تصعيد اعتداءاتهم في مناطق متفرقة من الضفة الغربية المحتلة، عبر الاقتحامات والاعتقالات وإطلاق النار والتضييق على الفلسطينيين، في مشهد يعكس اتساع رقعة الانتهاكات اليومية بحق السكان.
وشهدت بلدة بيت أمر شمال الخليل مواجهات عنيفة، أطلقت خلالها قوات الاحتلال الرصاص الحي وقنابل الصوت، وأغلقت المحال التجارية في منطقة عصيدة، فيما أطلق مستوطن النار باتجاه أطفال في البلدة. وفي رام الله، أغلقت قوات الاحتلال المدخل الوحيد لقرية المغيّر، ومنعت المركبات من المرور، واقتحمت أحد المنازل، بالتزامن مع اعتقال ثلاثة شبان من قرية عين يبرود. أما في نابلس، فاقتحمت قوات الاحتلال قرية اللبن الشرقية عقب اعتداء مستوطنين عليها، كما اقتحمت بلدة بيت فوريك واحتجزت عدداً من الفلسطينيين. وامتدت الاعتداءات إلى منطقة جبل روجيب، حيث طارد مستوطنون شباناً واعتدوا عليهم وسرقوا هواتفهم وألحقوا أضراراً بمركباتهم.
وفي جنين، اعتدى مستوطنون على مزارعين في أراضي بلدة اليامون، واستولوا على ثمار الزيتون ومعدات القطاف، في اعتداء يستهدف أرزاق الفلسطينيين وموسمهم الزراعي.
وفي حصيلة تكشف حجم التصعيد، أعلن مركز «معطى» أن قوات الاحتلال والمستوطنين ارتكبوا ١٩٠٠ انتهاك خلال أسبوع واحد في الضفة الغربية، شملت الاقتحامات والاعتقالات وعمليات الهدم والاعتداءات الاستيطانية.

